

الفروض و المبادئ المحاسبية

ان عملية التسجيل في السجلات المحاسبية و التعبير عن النتائج الاجمالية و الصافية للأنشطة الاقتصادية في القوائم المالية محكومة بفروض و مبادئ و قواعد متعارف عليها و مقبولة قبولاً عاماً. و يمكن بيان هذه الفروض و المبادئ كما يلي:

اولاً: الفروض المحاسبية Assumptions:

تعتبر هذه الفروض من المسلمات في المحاسبة و التي تساعد على استنباط المبادئ المحاسبية، و تشتمل على ما يلي:

١. الوحدة المحاسبية Economic Entity: يقوم هذا الافتراض على اساس استقلال الوحدات الاقتصادية بعضها عن البعض الاخر، و استقلالها كذلك عن مالكيها. و يستنتج من هذا الفرض ان لكل منشأة شخصيتها المعنوية المستقلة و كذلك سجلاتها المحاسبية الخاصة بها، و هذا يعني ان جميع المعاملات المالية الخاصة بالمالك و ليس لها علاقة بالمنشأة لا يتم تسجيلها في سجلات المنشأة.
٢. الاستمرارية Going Concern: يقوم هذا الافتراض على اساس ان المنشأة مستمرة في نشاطها الى امد غير محدد، و بناءً على هذا الفرض يتم تقييم الاصول على اساس التكلفة التاريخية (القيمة الفعلية)، كما يتم التمييز بين الاصول الثابتة و المتداولة و الخصوم طويلة الاجل و قصيرة الاجل.
٣. الفترة المحاسبية Periodically: يقوم هذا الافتراض على اساس تقسيم النشاط الاقتصادي للمنشأة الى عدة فترات دورية غالباً ما تكون سنة من اجل قياس نتيجة نشاطها و عدم الانتظار الى ان يتم تصفية اعمال المنشأة، الذي يعتبر شئ غير عملي بسبب حاجة الفئات ذات العلاقة بالمنشأة الى معلومات دورية تساعد في عملية اتخاذ القرارات.
٤. الوحدة النقدية Monetary Unit: يقوم هذا الافتراض على ان النقود هي اساس المعاملات الاقتصادية، و على ذلك يتم استخدامها للقياس و التحليل المحاسبي. و بناء على هذا الافتراض يتم ترجمة جميع العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة على اساس النقد.

ثانياً: المبادئ المحاسبية Accounting Principles:

تقوم المحاسبة بترجمة الاحداث الاقتصادية الى معلومات مالية مفيدة تساعد اطرافاً مختلفة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، و لكي تتم هذه العملية بشكل يمكن الوثوق به لا بد ان تقوم على قواعد محددة تحكم الاجراءات و الطرق المحاسبية المستخدمة في عملية ترجمة هذه الاحداث. هذه القواعد تعتبر المرجع الاساسي عند تسجيل الاحداث الاقتصادية في السجلات و عند تبويبها و تلخيصها. و من اهم المبادئ المحاسبية ما يلي:

١. الكلفة التاريخية Historical Cost: يعني هذا المبدأ ان يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على اساس الكلفة الفعلية لهذه العمليات. فمثلاً عند شراء مبنى بقيمة ١٠٠٠٠

- دينار يتم تسجيل قيمة المبنى في السجلات بهذه القيمة و لا ينظر الى القيمة السوقية للمبنى و التي قد تكون اكثر او اقل من هذه القيمة، و لا ينظر كذلك الى اي تغيرات قد تحدث لقيمة المبنى في المستقبل، و الهدف من هذا المبدأ هو ان تحديد قيم العمليات المالية يمكن التحقق من صحتها بشكل موضوعي انظر المستندات المؤيدة لها.
٢. المقابلة Matching: يقصد بهذا المبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات، بحيث يتم تحميل الفترة المحاسبية بما يخصها من المصروفات التي ساهمت في تحقيق الإيرادات التي تخص نفس الفترة بغض النظر عما اذا تم دفع هذه المصروفات ام لا، و الهدف من هذا المبدأ انه يساعد في تحديد نتيجة نشاط المنشأة من ربح او خسارة بمقابلة مصروفات الفترة بإيراداتها.
٣. الثبات Consistency: يقصد بهذا المبدأ التزام المنشأة عند استخدامها لاحد طرق المحاسبة بعدم تغيير الطريقة من سنة لأخرى الا في ظروف مبررة. فمثلا يمكن للمنشأة تغيير الطريقة المستخدمة اذا ثبت لديها ان الطريقة الجديدة توفر معلومات اكثر فائدة للمستفيدين من الطريقة القديمة، بشرط ان يتم الافصاح عن التغيير الجديد و أثره على المنشأة. الهدف من هذا المبدأ انه يساعد على امكانية مقارنة اداء المنشأة من سنة لأخرى، و مقارنتها بالمنشآت الاخرى في نفس الصناعة، حيث يسبب التغيير في استخدام الطرق المحاسبية صعوبة في اجراء المقارنات.
٤. تحقق الإيراد Revenue Recognition: وفقا لهذا المبدأ فان الإيرادات لا يتم اثباتها في السجلات المحاسبية الا في حالة تحققها عن طريق البيع الفعلي. باعتبار عملية البيع دليلا ماديا ملموسا كافيا وفق العرف المحاسبي المطبق في هذا المجال و بغض النظر عن طريقة تسديد المستحقات الناجمة عن عملية البيع، لان الاساس في ذلك هو تحقق عملية البيع.
٥. الموضوعية Objectivity: تعني الموضوعية في العرف المحاسبي الاعتماد على الحقائق الثابتة التي توفرها مصادر البيانات و المعلومات المحاسبية و الابتعاد عن الاحكام الشخصية في ذلك. و على هذا الاساس فان القوائم المالية يجب ان تكون معدة على اساس البيانات المحاسبية التي حددت بموضوعية بعيدا عن التحيز في اختيارها، و لأجل ان تكون هذه البيانات موضوعية لا بد ان تكون مؤيدة بمستندات ثبوتية تؤكد حدوث الواقعة المالية التي نجمت عنها البيانات المحاسبية و قد اعتبرت المستندات المحاسبية دليلا موضوعيا على صحة البيانات المحاسبية.
٦. الاهمية النسبية Materiality: يعني هذا المبدأ ان اي عملية مالية مهما كان حجمها النقدي تكون ذات اثر ملموس على قائمة الدخل او قائمة المركز المالي. و لذلك يجب ان تعالج جميع العمليات المالية المؤثرة في القوائم المالية و بغض النظر عن قيمتها في ضوء المبادئ المحاسبية المتبعة في الوحدة المحاسبية. الا انه في الحياة العملية قد يهمل تطبيق هذا المبدأ و خصوصا اذا كانت العملية متعلقة بقيمة صغيرة نسبياً. فمثلا ماكنة معينة تمثل تكلفتها مبلغا كبيرا تعتبر ذات اهمية نسبية كبيرة يجب ان يتم تخصيص تكلفتها على فترات محاسبية متعددة، و لكن تكلفة بعض الادوات الكتابية مثل ثاقبات الورق تكون تكلفتها صغيرة بالمقارنة مع الماكنة و لذلك لا يتم حساب تكلفة مثل هذه الادوات بنفس الطريقة مع الموجودات ذات الاهمية النسبية العالية.

٧. التحفظ (الحيطه و الحذر) Conservatism: يقصد بهذا المبدأ عدم الاخذ بالأرباح المتوقعة في الاعتبار الا عند تحققها في حين ان الخسائر المتوقعة تؤخذ بالاعتبار قبل حدوثها. و يهدف هذا المبدأ الى عدم تضخيم ارباح المنشأة و في نفس الوقت الاحتياط لأي خسائر متوقعة.

٨. الافصاح Disclosure: يعني هذا المبدأ اظهار جميع المعلومات التي يحتاجها المستفيدون لمساعدتهم في اتخاذ القرارات. و الهدف من هذا المبدأ ضمان الشفافية في اداء المنشأة بحيث لا يتم حجب اي معلومات قد يحتاجها المستفيدون في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمنشأة.

اسس التسجيل في السجلات المحاسبية:

هناك اساسان رئيسان للتسجيل في السجلات المحاسبية هما:

١. الاساس النقدي: بمقتضى هذا الاساس فان ايرادات الوحدة المحاسبية لا تعتبر متحققة و لا تثبت في الدفاتر بمجرد اتمام عملية البيع، و انما تعتبر كذلك في الوقت الذي يتم تحصيل قيمة المبيعات فيه. و هذا الامر ينطبق ايضا على التكاليف و المصروفات حيث تعتبر متحققة و تثبت بالدفاتر فقط عند دفع قيمتها فعلاً.

٢. اساس الاستحقاق: يقصد بهذا الاساس ان تحمل الفترة المالية بجميع تكاليف الفترة التي استنفدت فيها لتحقيق الايراد، سواء دفعت هذه التكاليف او لم تدفع. و كذلك الامر بالنسبة للإيرادات سواء حصلت ام لم تحصل.

مثال/ البيانات التالية تخص احدى المنشآت التجارية عن سنتين متتاليتين هما ٢٠١٤ و ٢٠١٥:

اولاً: بيانات سنة ٢٠١٤:

١. نقدية محصلة عن المبيعات ١٠٠٠٠٠٠ دينار.
٢. مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات ٤٠٠٠٠٠ دينار.

ثانياً: بيانات سنة ٢٠١٥:

١. نقدية محصلة عن المبيعات ١٥٠٠٠٠٠ دينار.
٢. مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات ٧٠٠٠٠٠ دينار.

علما ان :

١. هناك مبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار مصروفات دفعت في سنة ٢٠١٤ و هي تخص سنة ٢٠١٥.
٢. هناك مبلغ ٥٠٠٠٠ دينار ايراد استلم في سنة ٢٠١٥ و هو يخص سنة ٢٠١٦.

المطلوب/ بيان صافي الدخل للسنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وفقا للأساس النقدي اولاً، و وفقا للأساس الاستحقاق ثانياً؟

الحل:

أولاً: صافي الدخل وفقاً للأساس النقدي:

٢٠١٥	٢٠١٤	البيان
150000	100000	نقدية محصلة عن المبيعات
70000	40000	مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات
80000	60000	صافي الدخل

ثانياً: صافي الدخل وفقاً للأساس الاستحقاق:

٢٠١٥	٢٠١٤	البيان
145000	100000	نقدية محصلة عن المبيعات
80000	30000	مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات
65000	70000	صافي الدخل